

ظاهرة التفضيل بين القرآن الكريم واللغة

أبو سعيد محمد عبدالمجيد

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

The Phenomenon of Preference Between the Holy Qur'an and the Language

ABSTRACT

This Research aims at establishing the origin of some Arabic Syntactic rules through the most Literary styles (the Qur'an style) shade of Qur'an style as well as termination of some issues of disagreement concerning syntactic problems.

This research attempts to study the issues of style of preference through the Holy Qur'an. It includes concept of preference, definition of noun of preference, situations of it on account of wording, method of it for conditions have not been fulfilled, measures of it and four positions of it. It also contained resemblance between noun of preference and similar adjective, resemblance between it and interjection. It also includes dissimilarity, between it and similar adjective, dissimilarity between it and interjection, action of it, making it intransitive with preposition, genitive of noun of preference.

The study has achieved main results, more importance of them are as follows: naming of noun of preference is more proper. The comprehensive definition for noun preference is: it is a noun derived from infinitive noun for feminine, indicates mostly **فُعْلَى** for masculine and **أَفْعَلْ** on measure of that two things participated in a mark, and one of them has come more than other in that mark. It may not indicate to that. It also indicates in most forms to contention and duration.

Nouns of preference come out from the meaning of preference to another meaning, as mockery. The similarity between noun of preference and similar adjective as well as interjection is strong. Truly genitive of noun of preference is mental as well as verbal for some time.

ملخص

إن هذا البحث يهدف إلى تأصيل بعض قواعد النحو العربي من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق (الأسلوب القرآني)، والكشف عن تلون مظاهر هذه القواعد في تقديم هذا الأسلوب، والكشف عن أهمية دراسة النحو في ظل الأسلوب القرآني، كما أن فيها حسماً لبعض قضايا الاختلاف حول المسائل النحوية، ودعوة إلى النظر في التأويل والتخريج النحويين.

يسعى هذا البحث إلى دراسة قضايا أسلوب التفضيل من خلال القرآن الكريم، ويشتمل على مفهوم التفضيل، وتعريفه وأركانه وحالاته باعتبار معناه، وطريقة صياغته، وكيفية التفضيل مما لم يستوف الشروط، وأوزنه وأحواله الأربعة. ويتضمن كذلك التشابه بين اسم التفضيل والصفة المشبهة، والتشابه بين اسم التفضيل والتعجب، كما احتوى على التخالف بين التفضيل والصفة المشبهة، والتخالف بينه وبين التعجب، وعمل اسم التفضيل وتعديه اسم التفضيل بحرف الجر، وإضافة اسم التفضيل.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن تسمية اسم التفضيل أنسب، وأن التعريف الشامل لاسم التفضيل هو: أنه اسم مشتق من المصدر على وزن أفعل للمذكر وفعل للمؤنث - يدل في الأغلب - على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقد لا يدل على ذلك، كما يدل - في أغلب صورته - على الاستمرار والدوام.

يخرج اسم التفضيل من معنى التفضيل إلى معانٍ أخرى كالسخرية والتهكم. وإن التشابه بين اسم التفضيل والتعجب تشابه قوي، وبين الصفة المشبهة من جهة أخرى. إن إضافة اسم التفضيل قد تكون معنوية حيناً وقد تكون لفظية حيناً آخر.

التمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد.....

فتهدف هذه الدراسة إلى تأصيل قاعدة ظاهرة التفضيل من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق والنصوص اللغوية الأخرى، والكشف عن تلون ظاهرة هذه القاعدة في هذا

الأسلوب، وإظهار قاعدة فنية قوية، وحسم اختلاف النحاة وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر، والوصول إلى نقطة تكشف عن الأسرار التي تكمن فيها مشكلات التعقيد وتقديم حلول مناسبة لعلها تُرضي العلماء الأفاضل وتُقنعهم إن شاء الله تعالى.

منهوم التفضيل:

لا جرم أن النحويين اختلفوا في تحديد مصطلح التفضيل وتعريفه، كما اختلفوا في وجه تسميته وجوانبه المختلفة، ولم يكن مصطلح التفضيل معروفاً لدى سيبويه (ت: ٨١ هـ). إن القدماء لم يهتموا به اهتماماً وافياً؛ لأن العلوم كانت في عنقوان شبابها، وتأتي معالجتهم له مبعثرة في كتب النحو. فما نجده من مصطلحات عند أحد النحاة، كثيراً ما نجد ما يخالفه لفظاً عند غيره، أو نجد هذا المصطلح لمفهوم آخر وذلك في موضع آخر، ناهيك عن تداخل المصطلحات بين العلوم المختلفة^(١)، لذلك أرى أن سيبويه يذكر مسائل التفضيل تحت عنوان: "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة".

وذلك أفعَلُ منه ومثْلُك وأخواتها ... وأفْعَلُ شَيْءٍ نحوُ وأَفْضَلُ شَيْءٍ وأَفْضَلُ ما يكون، وأَفْعَلُ منك...^(٢). قال في مكان آخر: "وما لم يكن فيه ما أفعَلُهُ لم يكن فيه أفعَلُ به رجلاً، ولا هو أفعَلُ منه..."^(٣) وقال في موضع آخر: "ويتمُّ أفعَلُ اسماً، وذلك قولك: هو أقولُ الناس وأبيعُ الناس، وأقولُ منك وأبيعُ منك... ما أقوله وأبيعُهُ لأن معناه معنى أفعَلُ منك وأفعَلُ الناس..."^(٤)

يتبين أنه لم يستخدم مصطلح اسم التفضيل ولا أفعَل التفضيل صراحةً وإنما ذكر وزن (أفعَل) الذي يدل على معنى التفضيل. وقد تابعه المبرّد (ت: 285 هـ) فعقد باباً في المقتضب قائلاً: "باب مسائل أفعَل"^(٥) وتناول تحته (أفعَل) وناقش فيه استعمالات (أفعَل) ولكنه لم يذكر التفضيل كما فعل ذلك سيبويه.

انقسم النحاة في تسمية اسم التفضيل إلى فريقين أساسيين، فريق سمّوه بأفعَل

التفضيل، وفريق سمّوه باسم التفضيل.

الفريق الأول: استعمل هذا الفريق مصطلح أفعل التفضيل وعلى رأسه الزمخشري

(ت: 538هـ)⁽⁶⁾ وقد تابعه كثير من النحاة، مثل شارح المفصل القاسم بن حسين الخوارزمي (ت: 617هـ)⁽⁷⁾ وابن المعطي (ت: 628هـ)⁽⁸⁾ وابن يعيش (ت: 643هـ)⁽⁹⁾ وابن مالك (ت: 672هـ)⁽¹⁰⁾ وابن هشام (ت: 761هـ)⁽¹¹⁾ وابن عقيل (ت: 769هـ)⁽¹²⁾ والمكودي (ت: 807هـ)⁽¹³⁾ وخالد الأزهرى (ت: 905هـ)⁽¹⁴⁾ والصبان⁽¹⁵⁾ والخضري⁽¹⁶⁾ ومحمد عبد العزيز النجار⁽¹⁷⁾ وعباس حسن وغيرهم⁽¹⁸⁾. وقال عباس حسن: هذه التسمية اصطلاحية، أي: الصيغة التي على وزن (أفعل) لتدل على التفضيل أو المفاضلة⁽¹⁹⁾. وقال محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية شرح ابن عقيل: هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دلّ على زيادة، سواء أكانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل، أم كانت في نقص كأتبع وأسوأ والمراد على أن اصل الأسم على هذه الزنة؛ فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغير كما في خير وشر⁽²⁰⁾.

تبين مما سبق أنهم يقصدون بهذا وزن (أفعل) فسمّوه به دون النظر إلى أصله، أي هل هو اسم أم لا؟ بل اكتفوا بالوجه الظاهر فقط، ولكن الحقيقة - كما سيأتي - أنه اسم من الأسماء المشتقة؛ لأنهم في سائر الأسماء المشتقة سمّوها بالأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول ومبالغة اسم الفاعل وغيرها بيد أنهم تابعوا سيبويه والمبرد في ذلك دون النظر في المعنى.

الفريق الثاني: استخدم هذا الفريق مصطلح اسم التفضيل وعلى رأسه ابن الحاجب

(ت: 646هـ)⁽²¹⁾ وابن هشام (ت: 761هـ) في قطر الندى وبلّ الصدى⁽²²⁾ وشرح شذور الذهب⁽²³⁾ ونور الدين عبد الرحمن الجامي (ت: 898هـ) والسيوطي (ت: 911هـ) في الأشباه والنظائر⁽²⁵⁾ وابن كمال باشا في أسرار النحو⁽²⁶⁾ ومحمد علي السراج في اللباب في قواعد اللغة والأدب⁽²⁷⁾ ومحمد الأنطاكي⁽²⁸⁾ والشيخ مصطفى الغلاييني⁽²⁹⁾ ود. شوقي

ضيف⁽³⁰⁾ وأحمد زكي صفوت⁽³¹⁾ وغيرهم. ومعظم الصرفيين يسمونه اسم التفضيل منهم الشيخ أحمد الحمالوي⁽³²⁾ وعبد الرحمن محمد شاهين⁽³³⁾ ود. عبده الراجحي⁽³⁴⁾ وغيرهم.

هناك فريق آخر يرى أن الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة؛ لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه، نحو: أبخل وأجهل ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة في الإصطلاح صارت اسماً للدال على الزيادة⁽³⁵⁾.

ويذهب فريق آخر إلى أن تسميته باسم الزيادة أولى وأحسن ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل⁽³⁶⁾. ويجاب عنه بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في الكمال أو النقص. كذلك كل اسم تفضيل لا يدل على الزيادة كما يظن هذا الفريق، كذلك هناك اسم يدل على الزيادة، مثل: فاضل وفضيل وزائد ومزيد وغيرها، ولكنها ليست من اسم التفضيل، فتكون هذه التسمية غير دقيقة الدلالة، فلذا تسميته باسم الزيادة غير مناسبة به.

يتراءى لي أن ما ذهب إليه الفريق الثاني أحسن وأدق معنى وذلك لأسباب، منها الأدلة النقلية والأدلة العقلية: أما الأدلة النقلية فهي قول سيبويه حيث ذكر مسائل اسم التفضيل تحت عنوان: هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة.

وذلك أفعل منه... وأفعلُ شيء نحو خير شيء وأفعلُ شيء، وأفعل ما يكون، وأفعل منك⁽³⁷⁾. فسمى الباب بالأسماء وناقش تحته (أفعل منه) وقال في مكان آخر: "وَيُتِمُّ أَفْعَلُ اسماً، وذلك قولك هو أقولُ الناس وأبيعُ الناس وأقول منك وأبيع منك"⁽³⁸⁾. أي أنه يريد أن يقول: إنه اسم وليس فعلاً ولا غيره.

لقد تابع المبرد سيبويه وعقد باباً في المقتضب قائلاً: "هذا باب أفعل"⁽³⁹⁾ وناقش فيه أسباب منع الصرف لاسم التفضيل وقال: "لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض

لشبهها بالأفعال⁽⁴⁰⁾.

وأما الأدلة العقلية فهي كالآتي:

1 - إن جميع النحاة من سيبويه⁽⁴¹⁾ إلى يومنا هذا متفقون على أن الكلمة على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف فاسم التفضيل من الأسماء المشتقة، وتسميته به أحسن كما سموا أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها.

2 - إنه يشتمل على (خير وشر وحب) لأنها ليست على وزن (أفعل) حيث قال الأخفش: لما كان (خير وشر) لا فعلَ لهما خالف لفظهما لفظ نظائرهما من الصفات، فعلى قول الأخفش هذا يكون في (خير وشر) شذوذان، أحدهما في لفظهما، والثاني في اشتقاقهما حيث جاءا ولا فعلَ لهما⁽⁴²⁾.

3 - لأنه اسم لقبوله علامات الأسماء وهو غير متصرف لكونه ملازم الوصفية ووزن الفعل.

4 - لأنه يشمل جميع التفضيل سواء كان على وزن (أفعل) أو على وزن (فُعَلَى) بخلاف (افعل) فإنه لا يشتمل على (فُعَلَى) من التفضيل.

5 - لأنه إذا أسمينا بأفعل التفضيل يفهم منه أنه دائماً وأبداً على هذا الوزن مفرداً مذكراً دون التثنية والجمع والتأنيث.

6 - لئلا يكون الالتباس بين أفعل التفضيل وأفعل الصفة المشبهة

ومن هنا يتبين أن تسمية اسم التفضيل اشمل وأدق.

تعريف اسم التفضيل لغةً واصطلاحاً:

تعريفه لغةً: تفضيل مصدر من فَضَّلَ يُفَضِّلُ، يقال: فَضَّلَ فلانٌ على غيره إذا غلب بالفضل عليه، قال تعالى: (وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) (الإسراء: 70)، قيل: تأويله أن الله فضَّلَهُم بالتمييز. وفضَّلَهُ على غيره تفضيلاً أي حكم له بذلك وصيَّره كذلك وجعله أفضل منه⁽⁴³⁾.

تعريف اصطلاحاً:

لقد عرّفه النحويون بتعريفات متعددة كلها تعطي المعنى نفسه مع فروق بسيطة، ولم يقدم سيبويه - على عادته التي التزمها في كل موضوعاته تقريباً - أي تعريف دقيق له فقد ذكر مسائله وأحكامه، وقد مرّ بنا ذلك في المصطلح لا بأس أن أذكر بعضاً منها، فقال تحت عنوان: "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة. وذلك أفعل منه... وأفعل شيء نحو خير شيء وأفضل شيء، وأفعل ما يكون، وأفعل منك" (44).

وتابع المبرد سيبويه ولم يقدم أي تعريف له بل ذكر مسائله تحت باب: "هذا باب أفعل" (45) في مطلع القرن السابع الهجري برز في الساحة علم من أعلام النحاة ألا وهو ابن المعطي الذي أشار إلى تعريفه وهو القائل: "أفعل التفضيل هو الاسم المشتق من فعل على جهة الزيادة على غيره" (46)، ويوافقه ابن الحاجب بقوله: "اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل" (47). وقال ابن هشام الأنصاري: "واسم التفضيل، وهو: الصفة الدالة على المشاركة والزيادة ك (أكرم)... (48)، ويعرفه خالد الأزهرى بالتعريف نفسه حيث قال: "وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل" (49). ويأتي أحمد الحملوي بتعريف أوضح وقال: "هو الأسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة" (50)، ويقلّده عباس حسن وهو القائل: "إنه اسم مشتق، على وزن: 'أفعل' يدل - في الأغلب - على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه" (51). ويتابعه عبد الرحمن محمد شاهين قائلاً: "اسم مشتق من المصدر على وزن (أفعل) ولو تقديراً، يدل على أن شيئين اشتركا في معنى أو صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها نحو: خالد أكرم من هشام" (52)، ويكاد يكون هذا التعريف قد استقر في كتب النجاة الذين جاؤوا بعدهم مع فروق بسيطة.

ولكن يبدو لي أن هذه التعريفات ليست شاملة؛ لأنها لم تشمل على وزن (فُعْلَى) الذي للمؤنث والتعريف الجامع على حد ظني هو ما يلي:

اسم التفضيل هو اسم مشتق من المصدر على وزن (أفعل) للمذكر و (فُعْلَى) للمؤنث يدل - في الأغلب - على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقد لا يدل على ذلك، كما يدل - في أغلب صوره - على الاستمرار والدوام.

أركان اسم التفضيل:

الدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي - في أغلب حالاته - ثلاثة⁽⁵³⁾:

- 1 - صيغة: (أفعل) وهي اسم مشتق.
 - 2 - شيئان يشتركان في معنى خاص.
 - 3 - زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص.
- والذي زاد يسمى: "المفضل"، والآخر يسمى "المفضل عليه" أو "المفضول"

حالات اسم التفضيل باعتبار معناه

لاسم التفضيل باعتبار معناه ثلاث حالات وهي على النحو التالي⁽⁵⁴⁾:

- 1 - الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما على الآخر فيها، كقوله تعالى: (أنا أكثرُ منك مالاً وأعزُّ نفراً) (الكهف:34).
- 2 - وقد يكون التفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين، فيراد بالتفضيل حينئذ أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولنا: الليلُ أظلمُ من النهارِ ومعناه أن الليل في ظلامه زائد على النهار في ضوئه، ومثله: العسل أحلى من الخل: أي العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، وكقوله تعالى: (والباقياتُ الصالحاتُ عند

ربك ثواباً وخير مرداً) (مريم : 76): ما من مؤمن إلا ويعلم أن الباقيات الصالحات كلها خير، فمّا فحوى التفضيل في هذه الآية؟

الجواب: أن هذا ضربٌ من التفضيل يشبه قولنا: الصيف أشدّ حرّاً من الشتاء، فليست المفاضلة هنا بين حر الصيف وحر الشتاء، وإنما المفاضلة ما بين شدة الحر وشدة البرد، ففي الأمر معنى لطيف للغاية.

وثمة رأي آخر في مضمون هذه الآية، ومفاده أن التفضيل ورد على طريقة المشاكلة التي كثيراً ما ترد في أي القرآن⁽⁵⁵⁾.

3 - إن الوصف ثابت للموصوف من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: الناقص (569) والأشج⁽⁵⁷⁾ أعدلا بني مروان، أي: عادلا بني مروان، فليس في قولنا تفضيل. ويدل اسم التفضيل - في أغلب صورة - على الاستمرار والدوم، ما لم توجد قرينه تعارض هذا، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة، كقولنا تعالى: (سبح اسم ربك الأعلى) (الأعلى:1).

طريقة صياغته:

إن اسم التفضيل يصاغ من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط التعجب وهي ثمانية، وهي على النحو التالي⁽⁵⁸⁾:

1 - أن يكون له فعلٌ وشذٌّ مما لا فعل له، نحو: هو أقمن بكذا، أي أحقّ، بنوه من قولهم هو قمن به أي حقيق، وقالوا: ألصُّ من شظاظٍ بنوه من قولهم: هو لصّ أي سارق وقال ابن القطاع إن له فعلاً وهو لصّ إذا اشتد وحكى غيره لصّه إذا أخذه خفية، فعلى هذا لا شذوذ فيه، وشذٌّ قولهم: أحك الشاتين وأحك البعيرين كما قالوا: أكل الشاتين كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك.

2 - إن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يصاغ من فعل ليس ثلاثياً مجرداً، كالرباعي المجرد أو

الثلاثي المزيد لثلاث تخرج صيغته الموسوعة له من بابها ألا ترى أنك لو أردت بناء (أفعل) من (استخرج)، فإن لم تحذف منه شيئاً لم يمكن، وإن حذفت الزوائد وقلت: أخرج لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج⁽⁵⁹⁾ ومن ثم فلا يقال: هو أجوب منه من (أجاب) أي أكثر منه جواباً، وشذّب بناؤه مما زاد على ثلاثة، كقولهم: هذا الكلام أخصر من غيره، بنوه من اختصر المبني للمجهول ففيه شذوذ آخر وهو كونه زائداً على الثلاثة. وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل) المذاهب الثلاثة، فقليل: يجوز مطلقاً وقيل يمتنع مطلقاً وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل وهو قول الأخفش الأوسط وسمع شذوذاً على القول بالمنع مطلقاً وعلى المنع في أحد شقي التفضيل قولهم: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف، وسمع على القول الثاني قولهم: (هذا المكان أقفر من غيره)⁽⁶⁰⁾.

أجاز سيبويه بناء فعل التعجب من (أفعل) وعلى هذا يجوز أن يأتي اسم التفضيل من (أَفْعَلُ يَفْعَلُ) عند سيبويه ويحتمل ذلك قوله تعالى:

1 - {ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً} (الكهف:12).

ذهب كثير من النحاة إلى أن (أحصى) فعل ماضٍ و (أمداً) مفعوله. والسليقة العربية ترجح أنه اسم تفضيل، وإن (أمداً) تمييز، على الرغم من أن الصناعة اللفظية على زعم بعضهم ترجح الفعل، ولكن ما اعتمدناه من رأي أيده بعض أساطين هذه الصناعة كالزجاج والتبريزي وغيرهما⁽⁶¹⁾.

2 - {ذلكم أقسط عند الله...} (البقرة:282).

(أَقْسَطُ) هنا اسم تفضيل من أَقْسَطَ: إذا عدل. وحكى ابن السكيت عن أبي عبيدة قَسَطَ بمعنى عدلَ وكذلك ذكر ابن القطاع في أفعاله⁽⁶²⁾.

3 - {ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند...} (الأحزاب:5).

قال الزمخشري: "فإن قلت: لم بني أفعلا التفضيل، أعني أقسط وأقوم؟ قلت: يجوز على

مذهب سيبويه أن يكونا مبنيين من أقسط وأقام، وأن يكون أقسط من قاسط على طريقة النسب بمعنى ذو قسط، وأقوم من قويم⁽⁶³⁾.

وقال أبو حيان: وأقسط أعدل، قيل وفيه شذوذ: لأنه من الرباعي الذي على وزن (أفعل) يقال: أَقْطَطَ الرجل، أي عَدَلَ، ومنه (أقسطوا) وقد راموا خروجه عن الشذوذ الذي ذكره، بأن يكون أَقْطَطَ من قَسَطَ على طريقه النسب بمعنى ذِي قِسْطٍ.

والذي ينبغي أن يحمل عليه أقسط هو أن يكون مبنياً منقسط الثلاثي بمعنى عدل، قال ابن السيد في الاقتضاب ما نصه: حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة: قَسَطَ جَارَ، قَسَطَ: عَدَلَ، وَأَقْطَطَ بالالف: عَدَلَ لا غير. وقال ابن القطاع: قَسَطَ قُسُوطاً وقَسَطاً: جَارَ وعَدَلَ، وَأَقْطَطَ بالالف: عَدَلَ لا غير. وقال ابن القطاع: قَسَطَ قُسُوطاً وقَسَطاً: جَارَ وعَدَلَ ضد⁽⁶⁴⁾.

خلاصة القول أن العلماء قد اختلفوا في هذا الشرط فأجاز سيبويه بناء اسم تفضيل من (أفعل) مطلقاً⁽⁶⁵⁾. والمحققون من أصحابه واختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه، والمازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي قد منعوا بناء اسم التفضيل منه، ويمنع ابن عصفور إن كانت الهمزة للنقل نحو: أَذْهَبَ، ويجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: أَظْلَمَ الليل وأقفر المكان ورد هذا الرأي الشاطبي.

3 - أن يكون الفعل متصرفاً تاماً، فلا يشتق اسم التفضيل من الأفعال الجامدة، نحو: عسى وليس ونعم وبئس وطفق وعلق ولا من ناقص التصرف كيدع ويدر: فلا يقال: هو أليس من فلان أو أعسى منه ولكنه سمع ما أعساه به بمعنى ما أحقه.

4 - أن يكون معناه قابلاً للزيادة والنقصان، أي التفاوت، ليصح التفاضل فلا بد من وجود زيادة في صفة أحد المتفاضلين، فلا يصاغ اسم التفضيل من نحو (مات وفني وغربت الشمس وطلعت) فلا يقال: زيد أموت الناس، ولا يقال: الشمس اليوم أغرب منها أمس فالفعل (مات) إذا أريد به الموت الحقيقي لا يصلح لصياغة أفعل منه، ولكن لو أريد به

الوصف بالشح أو عدم النشاط جازت صياغته وكذلك العمى إذا أريد به عمى الباصرة لا يجوز، وإذا أريد عمى القلب جاز⁽⁶⁶⁾.

5 - أن يكون تاماً فلا يبني من الناقص، نحو: كان وصار وظل وبات فلا يقال: هو أكون منه، وأصير منه⁽⁶⁷⁾. وأما الكوفيون فقالوا: إنه يمكن الاشتقاق من الفعل الناقص، وهم حكوا ما أكون زيداً قائماً وأما التفضيل والتعجب بالواسطة فجائز، أما مع المصدر الصريح: ما أقسى كونك جاهلاً، أو المصدر المؤول: ما أجمل أن تكون متفوقاً.

6 - أن يكون مثبتاً، فلا يبني اسم التفضيل من الفعل المنفي سواء كان الفعل ملازماً للنفي، نحو: ما عاج المريض بالدواء أي ما انتفع به، أم غير ملازم للنفي، نحو: ما فاز المهمل، وذلك لئلا يلتبس المثبت بالمنفي.

7 - ألا يكون الوصف منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء وذلك بأن يكون الفعل دالاً على لون أو عيب أو حلية وذلك لأن الصفة مشغولة بالوصف عن التفضيل، نحو: عَرَجَ فهو أَعْرَجَ وهي عَرْجَاءٌ وَخَضِرَ فهو أَخْضَرُ، وهي خَضْرَاءٌ، وَحَوْرَ فهو أَحْوَرُ، وهي حَوْرَاءٌ.

والحقيقة أن وردت أمثلة كثيرة منها قوله تعالى: (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) (الإسراء: 72) فإذا كانت الأولى صفة من العمى، فالثانية تفضيل، أي أشد عمى للدلالة المعطوف، وهو (أضل سبيلاً) والتفضيل هنا يقتضيه الجزاء والعقاب ولا يعكر هذا الفهم قول بعضهم أنه من عمى القلب ومنه يقال: ما أعماه، كما يقال: ما أحمقه؛ لأن عمى القلب يأتي الوصف منه على أفعل ومؤنثه فعلاء. وقال المبرد: فإن قال قائل: فقد جاء القرآن الكريم: (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) قيل له في هذا جوابان كلاهما ممتنع:

أحدهما: أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال؛ لأنه حقيقة كما قال: (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) (الحج: 46) فعلى هذا تقول: ما أعماه، كما تقول: ما أحمقه.

والوجه الآخر: أن يكونَ من عَمَى العين، فيكون (وهو في الآخرة أعمى) لا تريد به أنه أعمى من كذا، ولكنه في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا⁽⁶⁸⁾.

وقد ورد في حديث صفة جهنم (أسود من القار)⁽⁶⁹⁾ وجاء في حديث صفة الحوض: (ماؤه أبيض من اللبن)⁽⁷⁰⁾ وورد في قولهم: (هو أسود من مقلة الضبي)⁽⁷¹⁾، وأسود من حلك الغراب⁽⁷²⁾، وقال رؤبة بن العجاج⁽⁷³⁾:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضُ
تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيْمَانِ
جَارِيَةٌ فِي رَمْضَانَ الْمَاضِي
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَّاضٍ
وقال أبو الطيب المتنبي⁽⁷⁴⁾:

أَبْعَدُ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ

لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

اختلف العلماء في هذا الشرط فذهب الرضي إلى أن الأولى أن يقال: لا يبنى أفعال التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لأن غالب الألوان أن يأتي أفعالها على أَفْعَلَ وَأَفْعَالٌ كأبيض وأسود وأحمر وأصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره كاحولٌ وأَعْوَرٌ فإنهما أكثر استعمالاً من حَوْلٍ وَعَوِرَ. وأجاز الكوفيون بناء اسم التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لأنهما أصلاً الألوان قال: أبيض من أخت بني إِباض وقال لأنت أسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان⁽⁷⁵⁾.

قال عباس حسن: إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضيق لا داعي له، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على الوارد، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، وفي

العاهات الواحدة أو تفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض والحمرة والخضرة والسواد وسائر الألوان وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات كعاهة العمى - مثلاً - فمنه عمى الألوان، وعمى الضوء وكذا أكثر العاهات وكل ما سبق يقتضي التفضيل بين درجات اللون الواحد - أحياناً - والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضاً.

والحجة التي يحتجون بها لمنعه - (وهي أن صيغة (أفعل) صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان، فيلتبس الأمر بين المعنيين) - حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن، ومنها (من) الداخلة على المفضل عليه في مثل: فلان أبيض من فلان، وهذا الزرع أخضر من ذاك، فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة (من) هذه. نعم قد تشبّه أحياناً بكلمة: (من البيانية) ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً، والتغلب عليه بالقرائن التي تزيله.

وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع (أفعل التفضيل) وهما: (المقرون بآل) و(المضاف) فإن احتمال اللبس فيهما قليل، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض، وتوجه - في كل ما سبق - إلى أحد المعنيين دون الآخر.

ومن ثم كان المذهب التي يبيع الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر⁽⁷⁶⁾.

فلا عجب بعد هذا أن يصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره بالتخفيف من معظم هذه الشروط استناداً إلى:

- 1 - اختلاف النحاة في بعض هذه الشروط.
- 2 - كثرة ما ورد عن العرب مناقضا لهذه الشروط.
- 3 - صوغ أفعل التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها، اعتماداً على قرار المجمع في تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيمتها.
- 4 - التوسع في المصدر الصناعي الذي سيفتح باباً للتفضيل والتعجب من الأسماء

الجامدة، مثل: يعيش حياة أكثر بهيمية، ومن الصفات، مثل التفضيل أكثر أهمية واسم المفعول: أظهر محسوبة واسم الفاعل: أكثر فاعلية⁽⁷⁷⁾.

5 - ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل، وسمع شذوذاً هو أشغل من ذات النحيين، وهذا الكلام أخصر من غيره وقد ورد في القرآن الكريم، قال تعالى: (إذ قالوا ليوסף وأخوه أحب إلى أبينا منا...) (يوسف:8) أحب أفعل التفضيل وهو مبني للمجهول شذوذاً ولذلك عدي بالي: لأنه إذا كان ما تعلق به فاعلاً من حيث المعنى عدي إليه بالي وإذا كان مفعولاً عدي إليه بقي تقول: زيد أحب إلى عمرو من خالد فالضمير في أحب مفعول من حيث المعنى وعمرو هو المحبوب⁽⁷⁸⁾.

أم الأفعال المسموعة التي يقال أنها تلازم البناء للمجهول مثل زُهِيْ وهُزِلْ... فالأنسب الأخذ بالرأي الذي يجيز الصياغة منها بشرط أمن اللبس.

يرى عباس حسن أنه يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً: لأنها ليست إلا كغيرها من سائر الأفعال الأخرى تبني حيناً للمعلوم وحيناً للمجهول على حسب مقتضيات المعنى ودواعي الاستعمال الصحيح. أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون استعماله للمعلوم فخطأ شائع. وبناء على هذا التحقيق المهم والصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من مصدرها مباشرة (أفعل التفضيل) وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة - ومنهم ابن مالك - صياغة التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة للبناء للمجهول. أما الأفعال الأخرى التي ليست ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها - اتفاقاً - إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغة للتعجب بناءً عارضاً، لا ملازماً في رأي من يقول بهذه الملازمة التي قرر المحققون خطأها⁽⁷⁹⁾.

كيفية التفضيل مما لم يستوف الشروط⁽⁸⁰⁾:

فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط، وكان السبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضلة (كالفعل: مات وفني وعدم) لم يجز التفضيل منه مطلقاً، (بطريق مباشر أو غير مباشر) لأنه بجموده لا مصدر له ولأنه بعدم قبوله المفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته.

يرى بعض النحاة أن الفعل المنفي كالجاء لا يجيء منه التفضيل مطلقاً - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - لأن المصدر المؤول يكون في حالة النفي معرفة؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً. لكن التحقيق صحة مجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة؛ إما لصحة مجيء كلمة (عدم) قبله، نحو قولك: في ما وثق: هو أشد عدم وثوق بالخائن، وإما لصحة تنكيره، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال.

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن صياغة اسم التفضيل تمتنع من مصدره مباشرة، وتصاغ - كالتعجب - من مصدر فعل آخر مناسب للمعنى، مستوف للشروط، ويوضع بعد صيغة (أفعل) مصدر الفعل الأول - الذي لم يكن مستوفياً للشروط، منصوباً على التمييز، فمثلاً الفعل: تعاون، لا يصاغ من مصدره أفعل التفضيل مباشرة؛ لأنه فعل خماسي، فنصوغه بطريقة غير مباشرة كأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل: كبر وكثر ونفع...) ونجعل بعده مصدر الفعل الأول وهو (التعاون) تمييزاً منصوباً فنقول: فلان أكبر تعاوناً من أخيه أو أكثر تعاوناً أو أنفع تعاوناً أو ما شاكل هذا مما يسائر المعنى.

التفضيل باستخدام الطريقة غير المباشرة مع الفعل المستوفي للشروط السابقة⁽⁸¹⁾:

وقد يستخدم الطريقة غير المباشرة مع الفعل المستوفي للشروط السابقة وكأن الفعل حينئذ قد فقد شرطاً منها، فإذا أردنا التفضيل من الفعل: علم؛ فإننا نقول: خالد أعلم من

عادل، ويمكن أن نقول: خالد أغزر علما من عادل، ومثله فهم، يقال: أفهم ويصح أن يقال: أنت أكثر فهما من أخيك..

وقد ورد هذا الأسلوب في آيات قرآنية كثيرة منها ما يلي:

- 1 - (ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة..) (البقرة:74).
- 2 - (لتجدنَّ أشدَّ الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا..) (المائدة:82).
- 3 - (كالذين من قبلكم كانوا أشدَّ منكُم قوة..) (التوبة:69).
- 4 - (وقالوا من أشدَّ منا قوة..) (فصلت: 15).
- 5 - (فأهلكنا أشدَّ منهم بطشاً..) (الزخرف:8).
- 6 - (لأنتم أشدُّ رهبة في صدورهم من الله...) (الحشر:13).

ففي الأمثلة الستة استخدم فيها (أشد) وكان يمكن التفضيل من القسوة والعداوة والقوة والبطش والرهبة دون مساعد، ولكن اختيرت الآيات لهذا الأسلوب لتحقيق غرضين:

- 1 - استخدام أسلوب التمييز الذي يفيد الإيضاح بعد الإبهام، وهو أوقع في النفس.
- 2 - وصف القسوة بالشدّة، كأنه قيل اشتدت قوة الحجارة، وفسوة قلوبهم أشد، وهذا أدلّ على فرط القسوة من التفضيل المباشر⁽⁸²⁾.

أوزان اسم التفضيل⁽⁸³⁾:

- 1 - أَفْعَلٌ للمفرد المذكر، نحو: أحسن، قال تعالى: (والفتنةُ أكبر من القتل ..) (البقرة:217).
- 2 - أَفْعَلَانِ للمثنى المذكر، نحو: أوليان، قال تعالى: (فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان) (المائدة: 107).
- 3 - أَفْعُلُونَ لجمع المذكر السالم، نحو: أخسرون، قال تعالى: (لا جرمَ أنهم في الآخرة هم الأخسرون) (هود:22).

- 4 - أَفَاعِلٍ لجمع التكسير، نحو أكابر، قال تعالى : (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها...) (الأنعام: 123).
- 5 - فُعْلَى للمفرد المؤنث، نحو: دنيا وقصوى، قال تعالى : (إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى) (الأنفال: 42).
- 6 - فُعْلَيَانِ للمثنى المؤنث، نحو: حسنيان، قال تعالى : (هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين) (التوبة: 52).
- 7 - فُعْلٍ لجمع المؤنث المكسر، نحو: الكبر، قال تعالى : (إنها لإحدى الكبر) (المدثر: 53).
- 8 - فُعْلِيَّاتٍ لجمع المؤنث السالم، نحو: حسنيات، ولم يرد هذا الوزن في القرآن الكريم.

أحوال اسم التفضيل

لاسم التفضيل باعتبار لفظه أربع حالات⁽⁸⁴⁾:

1 - تجرده من أل والإضافة

2 - اقترانه بآل

3 - إضافته إلى معرفة

4 - إضافته إلى نكرة.

الحالة الأولى: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حينئذ حكمان:

1 - وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته.

2 - وجوب دخول (من) جارة للمفضل عليه.

فأما الأمر الأول (وهو: وجوب إفراده وتذكيره)، فيقتضي أن تكون صيغته واحدة في كل استعمالاته ولو كان مسنداً لمؤنث، أو لمثنى أو لجمع فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً، نحو:

خالد أفضل من سعيد ، قال تعالى : (وأخي هارون هو أفصح مني لساناً)

(القصص:34).

هذان أفضل من هذا، وقال تعالى: (ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا...) (يوسف:8).

المجاهدون أفضل من القاعدين، وكقوله تعالى: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد)

(ق:16)

فاطمة أفضل من سعاد، وكقوله تعالى: (والفتنة أكبر من القتل...) (البقرة: 217)

هاتان أنفع من هاتين، وكقوله تعالى: (قول معروف ومغفرة خير من صدقة..)

(البقرة: 263).

المتعلمات أفضل من الجاهلات، وكقوله تعالى: (والباقيات الصالحات خير عند ربك

ثواباً وخير أملاً) (الكهف:46).

ولا تجوز فيه المطابقة للمفضل، ومن ثم قيل في آخر (جمع أخرى مؤنث آخر بالفتح)

إنه معدول عن آخر، إذ إن آخر هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعل التفضيل

وبمعناه في الأصل؛ لأن معناه الأصلي أشد تأخراً وإن صار بمعنى مغاير، وقد لحنوا أبا

نواس في قوله في وصف الخمر⁽⁸⁵⁾.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

حَاصِبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

حيث أنت صغرى وكبرى، والواجب فيهما التذكير لتجردهما.

وأما الأمر الثاني وهو دخول: (من) جارة للمفضل عليه فأمر واجب أيضاً، بشرط أن

يكون قصد التفضيل باقياً فوجودها دليل على إرادة التفضيل، وعدم انسلاخ (أفعل) عنه.

وهي مختصة بهذا القسم وحده، وبدخولها على المفضول دون غيره، ولا وجود لها في

القسمين الآخرين، ولا يجر المفضول غيرها من حروف الجر.

النحاة على أن (من) الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعاً أو انحطاطاً، على

هذا اتفق سيبويه والمبرد، إلا أن سيبويه أشار إلى أنها مع إفادتها لابتداء الغاية تفيد

معنى التبعية، وأبطل ابن مالك إفادتها التبعية، وله في هذا الإبطال دليان هما:
الأول: أنه لا يصح حلول لفظ (بعض) محلها، وقد علمنا أن (من) الدالة على التبعية هي التي يصح حلول لفظ (بعض) محلها.

والثاني: أن المجرور بها قد يكون عاماً، نحو قولك: الله اعظم من كل عظيم، وأكبر من كل كبير، وأبطل ابن مالك أيضاً دلالة (من) هذه على الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع (إلى) بعدها، كما صح في قولك: ذهبت من البيت إلى المسجد، ولا يصح وقوع (إلى) بعد (من) الجارة للمفضول، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن (من) الجارة للمفضول دالة على المجاوزة، فإذا قلت: "زيدٌ أفضلُ من عمرو" كان المعنى: جاوز زيد عمراً في الفضل.

ودخول (من) الجارة للمفضل عليه يستلزم أحكاماً لهما، منها:

1 - جواز حذفهما معاً، بشرط وجود دليل يدل عليهما، كقوله تعالى: (والآخرة خير وأبقى) (الأعلى: 17)، أي الآخرة خير من الحياة الدنيا وأبقى منها، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى: (أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً) (الكهف: 34)، أي أعز نفراً منك، وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين في النية والتقدير وصارا بمنزلة المذكورين.

يختلف النحاة عند حذف (من) ومجرورها وهو المفضل عليه في صيغة (أفعل) حينئذ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهم المحقق الرضي إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها (من) جارة للمفضول فدلالته على التفضيل ظاهرة، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه، وإن اقترنت بال فإن أل هذه عوض من المضاف إليه، وإن لم تضاف ولم تقترب بال ولم يذكر معها (من) جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين، الأول تقدير (من) ومجرورها، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوي

الثبوت. ومما ورد من ذلك قول الفرزدق⁽⁸⁶⁾.

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعائمه أعز الدعائم وأطولها أو أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل.

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون (أفعل) خبر مبتدأ أو خبر ناسخ، أو مفعولاً ثانياً لفعل ناسخ (مثل ظنّ وأخواتها) أو مفعولاً ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة كِفْعَل (أرى)، نحو قرع الحجة بالحجة أنفع وهو بالعالم أليق، وكقوله تعالى : (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير..) (البقرة:16) أدنى أفعل التفضيل، (من) وما دخلت عليه حذفاً للعلم، وحسن حذفهما كون أفعل التفضيل خبراً فإن وقع غير خبر مثل كونه حالاً أو صفة قلّ الحذف وتقديره أدنى من ذلك الطعام الواحد وحسن حذفهما أيضاً كون المفضل عليه مذكوراً، بعد ذلك وهو قوله تعالى (بالذي هو خير)⁽⁸⁷⁾.

ويقل حذفهما إذا كان (أفعل) حالاً، كقول الشاعر⁽⁸⁸⁾:

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلاً

فأجمل حال من التاء في (دنوت) وكالبدر، مفعول ثانٍ لخلناك، أو كان صفة كقوله

يخاطب ناقلته⁽⁸⁹⁾:

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَمّاً بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ

فأجدر صفة لمحدوف هو وعامله المعطوف على (تروحي) والتقدير: تروحي وانتي مكانا

أجدر من غيره بأن تقيلي فيه غداً.

2 - ويجب تقديم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل إن كان المجرور استفهاماً؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام نحو أنت ممن أفضل؟ أو كان مضافاً إلى الاستفهام لأن

المضاف إلى ما له الصدر يستحق التصدير نحو : أنت ابن من أفضل؟ وقد ورد التقديم في الأخبار كقوله جرير⁽⁹⁰⁾:

إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَغِينَةً
فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّغِينَةِ أَمْلَحُ
التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

٣- ومنها امتناع الفصل بينهما وبين أفعال إلا بمعموله، أو (لو) وما يتبعها أو النداء، فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى : (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم...) (الأحزاب:6). ومثال الفصل بكلمة (لو) وما يتبعها قول الشاعر⁽⁹¹⁾:

وَلَفُـوْكَ أَطِيبُ لَوْ بَذَلْتُ لَنَا
مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَمْرٍ
ومثال النداء، نحو أنت أنبه يا خالد من بكر، ونحو قول جرير⁽⁹²⁾:

لَمْ أَلْقُ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ
لِيَلَّا وَأَخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

الحالة الثانية: أن يكون مقروناً بآل، فيجب له حكمان: الأول: أن يطابق موصوفه في الأفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث، فتقول: أنت الرجل الأفضل، وكقوله تعالى: (ولله المثل الأعلى) (النحل:60)، وأنتما الرجلان الأفضلان، وكقوله تعالى: (فأخراهم يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان..) (المائدة:107)، وأنتم الرجال الأفضلون، وكقوله تعالى: (قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون) (الشعراء: 111) ، وأنت الفتاة الفضلى ، وكقوله تعالى: (وتمت كلمة ربك الحسنى..) (الأعراف:137)، وأنتما الفتاتان الفضليتان، وكقوله تعالى: (هل تربصون بنا إلا إحدى الحُسنيين) (التوبة:52)، وأنتم الفتيات الفضليات أو الفضلُ، وكقوله تعالى: (فأولئك لهم الدرجاتُ العلى) (طه:75)

الثاني: ألا يؤتى بمن؛ لأن (من وأل) يتعاقبان فلا يجتمعان. إنما وجب في المجرّد عن

أل والإضافة ذكر (من) جارة للمفضول عليه للقصد إلى علم المفضول، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بـأل؛ لأن المفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة، وهو في حال الاقتران بـأل في حكم المذكور؛ لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً وتَعَيُّنُهُ يُشْعِرُ بالمفضول ومن هنا تعلم أن أل الداخلة على اسم التفضيل لا تكون إلا للعهد. وأما قول الأعشى⁽⁹³⁾:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَاصِي

وَأَنْمَ الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فِيُخْرِجُ عَلَى أَنْ أَل فِي الْأَكْثَرِ زَائِدَةً، أو على أَنْ (من) متعلقة بأكثر نكرة محذوفاً مبدلاً من الأكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والأصل بالأكثر أكثر منهم، أو على أَنْ (من) بمعنى في أي فيهم.

الحالة الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة:

فإن كان مضافاً إلى نكرة وجب له حكمان: الأول: أن يلزم الأفراد والتذكير كالمجرد من أل والإضافة لاستوائهما في التذكير

الثاني: المتعلم أنفع رجلٍ، وكقوله تعالى: (وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً) (الكهف: 54)، والمتعلمان أنفع رجلين والمتعلمون أنفع رجال، وكقوله تعالى: (كنتم خير أمة...) (آل عمران: 110) وأما قوله تعالى: (ولا تكونوا أول كافر به..) (البقرة: 41) فقد ورد على خلاف القاعدة، قال الفراء: وحد الكافر وقبلة جمع، وذلك من كلام العرب الفصيح جيد في الأسم إذا كان مشتقاً من فعل، مثل الفاعل والمفعول، يراد به: ولا تكونوا أول من يكفر، فتحذف من ويقوم الفعل مقامها، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت (من) عنه من التأنيث والجمع وهو في لفظ توحيد، ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: أنتم أفضل رجل، ولا أنتما خير رجل: لأن الرجل يثنى ويجمع ويفرد، فيعرف واحدة من جمعه، والقائم قد يكون

لشيء ولن فيؤدي عنهما وهو موحد، ألا ترى أنك تقول: الجيش مقبل، والجند منهزم، فتوحد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجال والجند رجال ففي هذا تبيان⁽⁹⁴⁾.

وقال المبرد إنه على حذف الموصوف والتقدير (أول فريق كافر به) وقال محمد بن مسعود بن الزكي إن النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه (ولا تكونوا أول كافر به) وذلك هو القياس؛ لأن النكرة تمييز له وقد خفضت بالإضافة فأشبه رجل وقد أجازوا قياساً لا سماعاً أن يثنى وأن يجمع نحو: أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال، والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة⁽⁹⁵⁾.

والمتعلمة أنفع امرأة والمتعلمتان أنفع امرأتين والمتعلمات أنفع نساء.

فالأمر التي يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة أربعة، هي:

- 1 - امتناع (من) الجارة للمفضول
- 2 - كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل
- 3 - إفراد (أفعل) وتذكيره.
- 4 - مطابقة المضاف إليه لصاحب أفعال في الجنس، وفي الإفراد والتذكير وفرعها⁽⁹⁶⁾.

الحالة الرابعة: أن يكون مضافاً إلى معرفة:

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العاملين المشار إليهما آنفاً، وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما المطابقة وعدمها، بشرط أن يكون الغرض من اسم التفضيل باقياً فمثال المطابقة: عمر أعدل الأمراء، وكقوله تعالى: (فتبارك الله أحسن الخالقين) (المؤمنون: 14)، العمران أعدل الأمراء، والخلفاء الراشدون أعدلوا

الأمراء، وكقوله تعالى : (وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادی الرأي ...) (هود:27)، وقال أيضاً: (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها ..) (الأنعام: 123)، وفاطمة فضلى الزميلات، والفاطماتان فضليا الزميلات، والفاطمات فضليات الزميلات، ومثال عدم المطابقة، عمر أعدل الأمراء، والعمران أعدل الأمراء والخلفاء الراشدون أعدل الأمراء، وكقوله تعالى: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ..) (البقرة:96) وفاطمة فضلى الزميلات والفاطماتان فضلى الزميلات، والفاطمات فضلى الزميلات، وهو الغالب وابن السراج يوجبه، فإن قدر (أكابر) مفعولاً ثانياً و (مجرميها) مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرد⁽⁹⁷⁾.

وإن لم ينو به معنى من بأن لم ينو به التفضيل أصلاً، أو نُويَ التفضيل لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه وجبت مطابقتها للموصوف كالقرون بآل فتقول: العليان أنبها الطلاب والعليون أبهوا الطلاب، أي هما النبيهان وهم النبهاء، ونحو: الحيوان والنبات أنمى الكائنات، أي هما الناميان من بين الكائنات ومحمد عليه السلام أفضل قريش، أي أفضل الناس من بين قريش، وقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي عادلاهم.

اسم التفضيل على غير بابء:

علمت أنه يشترط في اسم التفضيل اشتراك اثنين في صفة ويزيد الآخر على الثاني في تلك الصفة، فإن لم يتوافر هذا الشرط قصدت الموازنة بين شيئين سواء اشتركا في صفة ومقابلها أو صفة أخرى. ولكن قد يأتي اسم التفضيل عارياً عن اللام والإضافة ومن، مجرداً من معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعاً عند غيره وهو الأصح⁽⁹⁸⁾، كقوله تعالى: (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) (البقرة:228).

وأحق هنا ليس على بابها؛ لأن غير الزوج لا حق له ولا تسليطاً على الزوجة في مدة العدة إنما ذلك للزوج ولا حق لها أيضاً في ذلك، بل لو أبت كان له ردها، فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن⁽⁹⁹⁾.

2 - (فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم) (البقرة: 54)، (خير) إن كانت للتفضيل، فقيل: المعنى خير من العصيان والإصرار على الذنب، وقيل خير من ثمرة العصيان، وهو الهلاك وكلا هذين الوجهين ليس التفضيل فيها على بابه، إذ العصيان والهلاك غير المتناهي لا خير فيه، فيوصف غيره⁽¹⁰⁰⁾ بأنه أزيد في الخير عليه، ولكن يكون على حد قولهم: العسل أحلى من الخل. ويحتمل ألا يكون للتفضيل بل أريد به خير من الخيور.

3 - (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه ..) (يوسف: 33). (أحب) هنا ليست على بابها من التفضيل؛ لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شران فآثر أحد الشرين على الآخر⁽¹⁰¹⁾.

4 - (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) (الإسراء: 9). (أقوم) هنا اسم تفضيل على قول الزجاج، إذ قدر: أقوم الحالات، وقدره غيره أقوم مما عداها، أو من كل حال. والذي يظهر من حيث المعنى أن (أقوم) هنا لا يراد بها التفضيل، إذا لا مشاركة بين الطريقة التي يرشد إليها القرآن وطريقة غيرها، وفضلت هذه عليها، وإنما المعنى: التي هي قيمة أي مستقيمة، كما قيل (وذلك دين القيمة) (البينة: 5)⁽¹⁰²⁾.

5 - (وهو الذي يبدؤا الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه..) (الروم: 27).

فإذا قلنا إن (أهون) في الآية الكريمة اسم تفضيل اعتقدنا اعتقاداً باطلاً بأن بدء الخلق أصعب من إعادته على رب العالمين، وهو جلت قدرته ليس لديه - كالمخلوقات - شيء هين وشي أهون، بل كل شيء هين لديه، فلذا نقول في هذه الآية إن اسم التفضيل ليس على بابه. وإنما يتضمن معنى الصفة المشتبهة، أي وهو هين عليه⁽¹⁰³⁾.

6 - (ربكم أعلم بكم ...) (الإسراء: 54) هنا (أعلم) اسم تفضيل ليس على بابه. وإنما

يضمن معنى اسم الفاعل أي عالم بكم⁽¹⁰⁴⁾ ومثل ذلك قول الفرزدق⁽¹⁰⁵⁾:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

فلم يقصد الشاعر بـ (أعز) و (أطول) تفضيلاً، بل هما بمعنى عزيزة وطويلة، فإنه لا يريد أن يعترف بأن لجريز بيتاً دعائمه عزيزة وطويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزّة وأشدّ طولاً، ولو قلنا إن فيه تفضيلاً لتضمن اعتراف الشاعر بذلك.

وإنما صح أن يعري عن معنى التفضيل، إذ تجرد من (أل) أو أضيف إلى نكرة ولم يوصل بـ (من) التفضيلية، فإن اقتران بـ (أل) أو أضيف إلى نكرة أو وصل بـ (من) لم تجز تعريته عن معنى التفضيل. وإذا عدي عن معنى التفضيل فإذا تجرد من أل والإضافة فالأصح والأشهر فيه عدم المطابقة لما قبله، أي: فهو يلتزم الأفراد والتذكير، كما لو أريد به معنى التفضيل.

وإن أضيف إلى معرفة وجبت المطابقة لما قبله نقول: هذان أعلما أهل القرية، أي: هما عالماهم، وإن لم يكن في القرية من يشاركهما في العلم. ولا يصح أن نقول: هما أعلماهم إلا إذا أردت معنى تفضيلهما على غيرهما، وذلك بأن يكون فيها من يشاركهما في العلم؛ لأنه إن كان فيهما من يشاركهما فيه، كان المعنى على التفضيل، وحينئذ يصح أن نقول: (هما أعلما أهل القرية وأعلمهم) بالمطابقة وعدمها، لإضافته إلى معرفة مقصوراً به التفضيل ويكون المعنى (هما أعلم من جميع أهل القرية)⁽¹⁰⁶⁾.

التشابه بين اسم التفضيل والصفة المشبهة:

من المعلوم أن اسم التفضيل والصفة المشبهة باسم الفعل من الصفات، فوجود التشابه والتوافق بينهما أمر بدهي، فإذا تتبعنا التشابه بينهما نجد أنهما يتشابهان في أمور متعددة، وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما على النحو التالي⁽¹⁰⁷⁾:

- 1 - الاشتقاق: أنهما مشتقان من المصدر، نحو: أحسنَ وحَسَنَ، أي كلاهما مشتقان من حسن، كقوله تعالى (وجادلهم بالتّي هي أحسن..) (النحل:125) وقوله تعالى: (فتقبلها ربها بقبول حسن وانبتها نباتاً حسناً) (آل عمران:37).
- 2 - الصيغة: نجد التوافق بينهما في بعض الصيغ يأتي اسم التفضيل على وزن (أفعل) نحو قوله تعالى: (لا يحزنهم الفزع الأكبر..) (الأنبياء: 103)، وكذلك تصاغ الصفة المشبهة من اللون والعيب والحلي وغيره على هذا الوزن، نحو: أخضر وأحمر وأصفر، وكقوله تعالى: (الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً...) (ياسين:80).
- 3 - عدد الحروف والحركات: قد رأينا في الأمثلة السابقة أنهما يتفقان في عدد الحروف والحركات، نحو: أحسن، ففي هذه الكلمة أربعة أحرف وثلاث حركات وسكون هو اسم تفضيل، كذلك الحال في الصفة المشبهة، نحو: أحمر ففيه كذلك أربعة أحرف وثلاث حركات وسكون واحد.
- 4 - قبول التثنية: يأتي منهما المثني كالمشتقات الأخرى، نحو: أجمالن وحسانن، قال تعالى أ- (هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين..) (التوبة: 52) ب- (قل أ الذّكرين حرّم أم الأثنين) (الأنعام:144).
- 5 - قبول الجمع: يأتي منهما جمع السالم، أجمالون وحسنون، وكقوله تعالى: أ- (لا جرمَ أنهم في الآخرة هم الآخسرون) (هود:22) ب- (فقل لي عملي ولكم عملكم وأنتم بريئون مما أعمل ..) (يونس:41) وكذلك يأتي منهما جمع تكسير، نحو: أحاسن وحسان، وكقوله تعالى: أ- (إلا الذين هم أراذلنا..) (هود: 27)، ب- (فيهن خيرات حسان) (الرحمن:70).
- 6 - قبولهما الألف واللام: نحو: الأحسن، وكقوله تعالى أ- (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل...) (المنافقون: 8)، والحسن، ب- (قال يا قوم لم تستعجلون بالسيئة قبل الحسنة..) (النمل:64).
- 7 - الدلالة: أنهما يدلان على معنى الدوام والبقاء والثبوت والاستمرار، وكقوله تعالى:

أ- (وتمت كلمة ربك الحسنی) (الأعراف: 137)، و ب- (وأبونا شيخ كبير) (القصص: 23).
 8 - العمل: كلاهما يعملُ في الفاعل إلا أن الصفة المشبهة ترفع الاسم الظاهر بخلاف اسم الفاعل في الغالب فهو يرفع الضمير المستتر نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ ، رفع (وجهه) على الفاعلية، وزيدٌ أحسن من خالد، ففي (حسن) ضمير مستتر فاعل يعود على زيد⁽¹⁰⁸⁾.

التشابه بين اسم التفضيل والتعجب:

- من الواضح أن اسم التفضيل والتعجب من الأساليب النحوية، فلذا وجود التوافق والتشابه بينهما أمر واقعي، أنهما يتشابهان في أمور عديدة وأهم هذه الأمور كالتالي:
- 1 - اللفظ: اسم التفضيل والتعجب يبنيان على وزن (أفعل) من الثلاثي المجرد، يقول ابن يعيش: "وإنما جرى هذا (أفعل) من هذا فجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى، أما اللفظ فبناؤهما على أفعل فكما لا يكون أفعل في التعجب مم زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا في باب أفعل من هذا لاستحالة أن يكون البناء مما زاد على الثلاثة: لأن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولاً، وثلاثة أحرف أصول بعدها، فلو رُمَتْ بِنَاءٍ مِثْلَ ذَلِكَ مما زاد على الثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئاً فيكون حينئذ هدمٌ للبناء"⁽¹⁰⁹⁾.
 - 2 - المعنى: هما يتفقان في المعنى إذ اسم التفضيل يدل على معنى التفضيل مباشرة، وأما التعجب فيدل عليه ضمناً، فإنك إذا قلت: (ما أحسن زيداً) كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله في الحسن، يقول ابن يعيش: "وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل ألا ترى أنك إذا قلت: (ما أعلم زيداً)، كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت: زيد أعلم من عمرو، فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه"⁽¹¹⁰⁾.
 - 3 - الشروط: هما يشتركان في شروطهما الثمانية التي سبق ذكرها⁽¹¹¹⁾.
 - 4 - العمل: كل واحد منهما يعمل في الفاعل، فيرفعه إما ظاهراً وإما تقديرًا، نحو: خالد

أحسن من عمرو، وما أحسن زيداً، وأحسن به. وكذلك هما يعملان في شبه الجملة، نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله وما أجدره بكذا، وما أحد أحسن به الجميل من زيد، إلا أن التعجب يعمل في المفعول به نحو: ما أحسن زيداً، ولكن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول بل يعمل في التمييز، نحو قوله تعالى: (وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أشد منهم بطشاً) (ق:36).

5 - جواز حذف معمولهما المجرور، مع حرف الجر، مثال اسم التفضيل: نحو قوله تعالى: (أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً) (الكهف: 34)، أي منك، ومثال التعجب قوله تعالى: (وأبصر به واسمع ..) (الكهف: 26) أي به.

6 - جواز الفصل بين اسم التفضيل والتعجب وبين معموليهما بشبه الجملة⁽¹¹²⁾، نحو: ما أحد أحسن به الجميل من زيد، وما أحسن بالرجل أن يصدق.

التخالف بين اسم التفضيل وبين الصفة المشبهة:

من المعلوم أن اسم التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل من الصفات، كلاهما يختلف في أمور أهمها ما يلي:

1 - الصيغة: إن اسم التفضيل يخالف الصفة المشبهة في جميع الأوزان إلا وزناً واحداً، ألا وهو أفعل.

2 - عدد الحروف والحركات: إن اسم التفضيل يشابه الصفة المشبهة في عدد الحروف والحركات في وزن واحد فقط وهو (أَفْعَل) وأما الأوزان الأخرى فلا يشابهها في الحروف والحركات: مثل: أَفْعَل = فَعِيلٌ ، أَفْعَل = فَعَلٌ، أَفْعَل = فُعَالٌ وغيرها.

3 - إن اسم التفضيل يخرج من معنى التفضيل إلى معنى التهكم والسخرية، والصفة المشبهة واسم الفاعل ومبالغة اسم الفاعل بخلاف الصفة المشبهة فإنها لا تخرج عن معناها في الاستمرار والدوام والثبوت إلى معانٍ أخرى.

4 - إن الصفة المشبهة تنصب المفعول به عند الجميع، أما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به عند البصريين، أما عند الكوفيين فهو يعمل فيه، كقوله تعالى: (قل ربي أعلم من جاء بالهدى..)(القصص:85).

التخالف بين اسم التفضيل والتعجب:

إن اسم التفضيل يخالف التعجب في أمور أهمها ما يلي:

- 1 - العمل: فعل التعجب يعمل في المفعول به، نحو: ما أحسن السماء، وأما اسم التفضيل فهو لا يعمل فيه عند البصريين كما مر بنا آنفاً.
- 2 - النوعية: يرى البصريون أن اسم التفضيل اسم، وفعل التعجب فعل ولا تشابه بينهما.

عمل اسم التفضيل

لا شك أن اسم التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة والتي يصح أن تعمل؛ فيكون معولها مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً. أما عمله الرفع أو النصب أو الجر، فبياناه على النحو التالي⁽¹¹³⁾:

أولاً : عمله الرفع: اسم التفضيل إما أن يصلح لأن يعاقبه فعل (أي يقع موقعه فعل بمعناه في الزيادة) أو لا.

- 1 - إنه يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو محمد أذكى من إبراهيم، ففي أذكى ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على محمد، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا في لغة قليلة حكاها سيبويه، نحو اصطفت صديقاً أنبل منه أخوه، أو أنبل منه أنت وإنما قصر عن رفع الظاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله: وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

- 2 - وإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل

موضع وقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه من النهي والاستفهام - وكان مرفوعه أجنبياً - أي غير متصل بضمير الموصوف - مفضلاً على نفسه باعتبارين، فمثاله بعد النفي: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" ف (الكحل) مرفوع به (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: ((ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة))⁽¹¹⁴⁾. ومثاله بعد النهي: لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك، وبعد الاستفهام الإنكاري: هل أحد أحقُّ به الحمد منه بمُحسنٍ لا يَمُنُّ، ولم يرد بهذين سماع ولكن لا بأس باستعماله بعدهما.

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف باسم التفضيل، وثانيهما للظاهر كما سبق، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل (من) إما على الأسم الظاهر (وهو القلم في مثالنا)، أو على عمله (وهو اليد) أو على ذي المحل (وهو محمد) فتقول: ما رأيت كتاباً أسرع في يده القلم من قلم يد محمد، أو من يد محمد أو من محمد فتحذف مضافاً في الثاني ومضافين في الأخير.

فإن لم يسبق اسم التفضيل نفي، أو لم يكن مرفوعه أجنبياً، امتنع رفعه الظاهر، فيمتنع نحو رأيت كاتباً أسرع في يده القلم منه في يد محمد، ونحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، وإن كان اسم التفضيل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه؛ لأن المعتبر في اطراد رفع اسم التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فائدته (في الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة) وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت في الأول: رأيت رجلاً يسرع في يده القلم كسرعته في يد محمد، فانت الدلالة على التفضيل فيه، أو قلت: يسرع في يده القلم قلما في يد محمد بمعنى يفوقه في الإسراع، قلت الدلالة على الغريزة وكذا لو قلت في الثاني: ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه، فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الذي منه أحسن: ففاقت

الدلالة على الغريزة المستفادة من اسم التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع.

ثانياً: عمله النصب: أجمع النحاة على أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه ولكنه ينصب المفعول لأجله والحال والتمييز والظرف وبقية المنصوبات فتكون معموله له، وهي على النحو التالي:

1 - الحال: اسم التفضيل ينصب الحال، وهو يكون معمولاً بدون أي شرط، نحو: خالد أحسن منه راكباً، نحو قوله تعالى: (قال له خير حافظاً...) (يوسف: ٤٦) فـ (حافظاً) تمييز أو حال منصوبة⁽¹¹⁵⁾.

2 - وهو ينصب التمييز الذي هو فاعل في المعنى، نحو قوله تعالى: (أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً) (الكهف: 34) فإن لم يكن فاعلاً في المعنى، وكان اسم التفضيل مضافاً صح أن ينصبه، نحو: المتنبي أوفر الشعراء حكمةً.

3 - ينصب اسم التفضيل جميع الظروف، نحو: كان أجراً عند الإقدام قلباً وأقوى لدى شداتها عزماً وكقوله تعالى: (ذلك أقسط عند الله..) (البقرة: 282)، وكذلك يصح أن يتعلق به شبه الجملة، نحو سمعته قبيل المعركة يخطب في جنوده فكان أفصح في القول لساناً وأعلى في الكلام بياناً وكقوله تعالى: (ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا...) (البقرة: 282)

أما الكوفيون فيقولون: إن اسم التفضيل ينصب المفعول به⁽¹¹⁶⁾ حين يكون مجرداً من أل والإضافة وهذا عكس ما ذهب إليه البصريون، ويستدلون على ذلك بما يأتي:

أ - قوله تعالى: (إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله..) (الأنعام: 1117).

ب - وقوله تعالى: (قل ربي أعلم من جاء بالهدى..) (القصص: 85).

فقال محيي الدين الدرويش، فقد قال بعضهم إن (أعلم) في الموضعين بمعنى (يعلم) وقيل: إنها منصوبة باسم التفضيل على مذهب الكوفيين⁽¹¹⁷⁾ أي (من) منصوبة باسم

التفضيل في الآيتين.

ذكر أبو حيان أن أبا الفتح قال إن (من) في موضع نصب بأعلم بعد حرف الجر، وهذا ليس بجيد؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به، وقال أبو علي: في موضع نصب بفعل محذوف وقال الكسائي والمبرد والزجاج ومكي في موضع رفع، وهي استفهامية مبتدأ، والخبر (يضل) والجملة في موضع نصب بأعلم. وهذا ضعيف؛ لأن التعليق فرع عن جواز العمل، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به؛ فلا يعلق عنه، والكوفيون يجيزون إعمال أفعل التفضيل في المفعول به⁽¹¹⁸⁾. كذلك ذكر الزمخشري وابن يعيش بيت العباس بن مرداس⁽¹¹⁹⁾:

أَكْرُ وَأَحْمَى لِلْحَقَائِقَةِ مِنْهُمْ

وَأَضْرَبُ مَنْاَ بِالسَّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

والشاهد فيه نصب القوانيس بأضرب

وقوله تعالى: (الله أعلم حيث يجعل رسالته) الأنعام: 124

قال ابن يعيش: "فحيث" وهنا في موضع نصب بأنه مفعول به لا ظرف؛ لأنه لا تخلو (حيث) هذه من أن تكون مجرورة أم منصوبة، فلا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأنه يلزم أن يكون أفعل مضافاً إليه، وأفعل إنما يضاف إلى ما هو بعض له، وذلك هنا لا يجوز. وإذا لم يكن مجروراً كان منصوباً بفعل مضمر دلّ عليه (أعلم) كأنه قال: يعلم مكانه رسالته، ولا يكون انتصابه على الظرف لأن عمله سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة⁽¹²⁰⁾.

ذكر أبو حيان أنهم قالوا: (حيث) لا يمكن بقاؤها على الظرفية هنا. قال الحوفي لأنه تعالى لا يكون في مكانه أعلم منه في مكان آخر فإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً على السعة، والمفعول على السعة لا يعمل فيه أعلم لأنه لا يعمل في المفعولات فيكون العامل فيه فعلاً دلّ عليه أعلم. وقال أبو البقاء: النحاة نصوا على أن (حيث) من الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً أو إذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به، لا

على السعة ولا على غيرها. والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية المجازية، على أن تضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: والله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز⁽¹²¹⁾. وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل⁽¹²²⁾.

يتبين مما سبق أن المذهب الكوفي أدق؛ لأن الشواهد القرآنية والشعرية تثبت أن اسم التفضيل يعمل النصب في المفعول به، فلا حاجة بنا إلى التأويل عند ورود ما يخالف القياس؛ لأن القرآن الكريم حجة قاطعة، فعلياً أن نقر أنه يعمل النصب ولو كان قليلاً.

3 - عمله الجر:

يعمل الجر في المفضول إذا كان مضافاً إليه، نكرة أم معرفة، نحو: الجندي أسرع رجل للدفاع عن وطنه، والقائد أقدر الجنود على إدارة رحي الحرب.

تعديده اسم التفضيل بحرف الجر⁽¹²³⁾:

أ- إذا كان اسم التفضيل من مصدر فعل متعدٍ بنفسه، دالٍ على الحب أو البغض أو بمعناهما كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولاً به في المعنى، نحو: المؤمن أحب لله من نفسه، وتجيء إلى بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل في المعنى، نحو: وهو أحب إلى الله من غيره، قال تعالى: (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه...) (يوسف:33).

ب- وإن كان فعله متعدياً بنفسه دالاً على علم عدي بالباء، نحو: هو أعرف بي وأنا أدري به، ونحو قوله تعالى: (إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله...) (النجم:30)، وإن كان من متعدٍ بنفسه غير ما تقدم عدي باللام، نحو: هو أطلب للثأر وأنفع للجار وإن كان من متعدٍ بحرف جر عدي به لا بغيره، نحو: هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الحق، وقال تعالى (ولتجدهم أحرص

الناس على حياة) (البقرة:96).

جـ - وإن كان فعله متعدياً لاثنتين عدي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به لعامل محذوف يفسره المذكور؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، نحو: أنا أكسي منك لعمرو الثياب، وأعلم منك لزيد منطلقاً، وكان القياس أن يتعدى إلى الثاني أيضاً باللام إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما أو زمانين أو مكانين فإن لم يكونا من نوع كقولك: درت في البلد يوم الجمعة جاز، وقولك: أقمت في العراق في بغداد أو في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية. فإن اختلف معنيا الحرفيين، نحو: مررت بزيد بعمرو أي مع عمرو أو لفظاهما، نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بأفعل نصبه بنفسه للاضطرار إليه، وعند البصريين لفعل مقدر مدلول عليه بأفعل فيكون ثاني مفعولي أفعل والفعل مع مفعوله الأول محذوفين، أي : أنا أكسي منك لعمرو وأكسوه الثياب، وأعلم منك لزيد أعلمه منطلقاً، ولا يجوز إظهار المفعول المحذوف لأفعل بوجه، لا منصوباً ولا مع اللام أما مع اللام فكما ذكرنا وأما مع النصب فلأنه لا ينصب المفعول كما مر.

إضافة اسم التفضيل:

من المعلوم أن إضافة الاسم الجامد إلى المعرفة تفيد تعريفاً وأما إضافة اسم التفضيل الذي هو من المشتقات إلى المعرفة هل تفيد تعريفاً أو تنكيراً، فلم يتطرق إلى ذكره أحد من النحاة إلا ابن السراج الذي ذهب إلى أن إضافته لا تعطيه تعريفاً، نحو:

ملك أضلع البـرية لا يو

جد فيها لما لديه كفاء⁽¹²⁴⁾

قال البغدادي: "على أن إضافة أفعل التفضيل عند أبي بكر بن السراج ومن تبعه

لفظية لا تفيد تعريفاً بدليل هذا البيت فإن أضلع البرية وقع نعتاً للملك⁽¹²⁵⁾.

قد تبين لي من خلال تتبعي في الأسلوب القرآني أن إضافته تكون معنوية حيناً وغير معنوية حيناً آخر، قال تعالى:

1 - (بل أكثرهم لا يؤمنون) (البقرة: 100)، (بل) هنا حرف إضراب وابتداء و (أكثر) مبتدأ⁽¹²⁶⁾ والمبتدأ لا يكون إلا معرفة.

2 - (ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (الأعراف: 187).

3 - (ولكن أكثرهم للحق كارهون) (الزخرف: 78).

4 - (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) (يوسف: 103).

5 - (إن أكرمكم عند الله اتقاكم..) (الحجرات: 13).

6 - (إن أنكر الأصوات لصوت الحمير) (لقمان: 19).

إن كلمات (أكثر وأكرم وأنكر) أسماء لكن وما وإن، وهي من المبتدآت، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة.

7 - (أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين) (الصافات: 125)، أحسن الخالقين هو الله وهو من المعارف.

8 - (الله نزل أحسن الحديث كتاباً...) (الزمر: 23). أحسن الحديث هو القرآن الكريم وهو من المعارف.

9 - (فتبارك الله أحسن الخالقين) (المؤمنون: 14). أحسن الخالقين هنا صفة ل لفظة الجلالة (الله) وهو من المعارف، ويصح أن يكون بدلاً.

وقد يكون نكرة، كقوله تعالى:

10 - (وهو خير الناصرين) (آل عمران: 150).

11 - (وأنت أحكم الحاكمين) (45)

12 - (وأنت خير الرازقين) (المائدة: 114)

في هذه الآيات الثلاث خير الناصرين وأحكم الحاكمين وخير الرازقين وقعت أخباراً، والأصل في الخبر أن يكون نكرةً.

الخاتمة

قد توصل هذا البحث المتواضع إلى كثير من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته، وسأكتفي بذكر أهم هذه النتائج وهي على النحو التالي:

- 1 - اتضح لي من خلال البحث أن مصطلح أفعل للتفضيل قد ظهر في الوجود أول ظهوره في مطلع القرن السادس الهجري عند الزمخشري وأما مصطلح اسم التفضيل فقد برز في مطلع القرن السابع الهجري لدى ابن الحاجب.
- 2 - يرى فريق من النحاة أن تسميته بأفعل الزيادة أحسن كما يرى فريق آخر أن تسميته باسم الزيادة أولى.
- 3 - كشف البحث أن تسمية اسم التفضيل أنسب وأولى.
- 4 - أظهر البحث أن التعريف الشامل لاسم التفضيل: هو : أنه اسم مشتق من المصدر على وزن أفعل للمذكر و فُعْلَى للمؤنث يدل - في الأغلب - على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. وقد لا يدل على ذلك، كما يدل - في أغلب صوره - على الاستمرار والدوام.
- 5 - إن التفضيل يرد أحياناً على طريقه المشاكلة التي كثيراً ما ترد في أي القرآن.
- 6 - قد تبين من خلال البحث في القرآن الكريم واللغة أن صياغة اسم التفضيل من أفْعَل يُفْعَلُ تجوز كما ذهب إليه سيبويه.
- 7 - ظهر لي من خلال البحث في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ومظان اللغة أن صياغة اسم التفضيل من الألوان والعيوب والعاهات تجوز كما ذهب إليه الكوفيون ومجمع اللغة العربية بالقاهرة.

8 - لقد أظهر البحث في الأسلوب القرآني أن حذف من جارة مع المفضل إليه هو الكثير الغالب، فقد جاء حذفهما فيما يقر من ٥٢ موضعاً، وأكثر الحذف في القرآن كان أفعل التفضيل فيه خبراً للمبتدأ وجاء خبر الناسخ في قوله تعالى : (وكانوا أحق بها وأهلها) (الفتح:26) ، وفي قوله تعالى : (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم.. (آل عمران: 110) وغيرهما.

9 - يخرج اسم التفضيل من معنى التفضيل إلى معان أخرى من اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالسخرية والتهكم.

10 - إن التشابه بين اسم التفضيل وأفعل التعجب من جهة، والتشابه بين اسم التفضيل والصفة المشبهة من جهة أخرى، قوي.

11 - اسم التفضيل لا يرفع الأسم الظاهر إلا في مسألة الكحل المعروفة، ولم يقع ذلك في القرآن الكريم وكشف البحث في القرآن الكريم ومظان اللغة أن اسم التفضيل ينصب المفعول به كما ذهب إليه الكوفيون والزمخشري وابن يعيش.

12 - إن إضافة اسم التفضيل قد تكون معنوية حيناً وقد تكون لفظية حيناً آخر.

فهرست المصادر والمراجع

- * القرآن الكريم، مصحف المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1405هـ.
- * أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، ت: د. أحمد حسن حامد، دار القلم، عمان، (د-ت).
- * الأشباه والنظائر في النحون جلال الدين السيوطي، ت: د عبد العال سالم مكروم، ط1، مؤسسة الرسالة 1406هـ - 1985م.
- * الإعراب في القرآن الكريم، سميح عاطف الزمن، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1985.
- * إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير، اليمامة، حمص، سوريا، (د-ت).
- * الأعلام، خير الدين الزركلي، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، سنة 1986م.
- * ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار طيبة، ط3، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1409هـ ، 1988م.
- * أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية (د-ت).
- * تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، 1982م.
- * التركيب النحوي وشواهده القرآنية د. محمد أبو الفتوح شريف، دار القلم، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1409 - 1989م.
- * التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1404هـ - 1984م.
- * تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ط2، دار الفكر العربي للطباعة والتوزيع (د-ت).
- * التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز، مطبعة الفجالة الجديدة، 1387هـ - 1967م.
- * جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، 12، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1339هـ - 1973م.
- * الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط1، 1411هـ - 1990م.
- * حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت 1398هـ - 1978م.
- * حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، د-ت.
- * خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، بمصر، 1400هـ - 1981م.
- * الخصائص، ابن جني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1347هـ.
- * السجاعي على القطر، حاشية العلامة السجاعي على شرح القطر، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، د-ت.
- * سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: صالح السمر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ - 1983م.
- * شرح ألفية ابن المعطي، ت: د. علي موسى الشمولي الناشر مكتبة الخريجي، ط1، 1405هـ - 1975م.

- * شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الفكر، د.ت.
- * شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- * شرح شنور الذهب، ابن هشام، ت: بركات يوسف هبود، دار الفكر، 1414هـ - 1994م.
- * شرح ابن عقيل، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- * شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط13، 1398هـ.
- * شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- * شرح المفصل في صنعة الإعراب المرسوم بالتخمين، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.
- * شرح المكودي على ألفية ابن مالك لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993م.
- * الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النائلة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1408هـ - 1988م.
- * ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. عبد الفتاح الدجني، ط1، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، 1974.
- * الفلاح في شرح المراح في علم الصرف، ابن كمال باشا، طبع في دار العامرة باستانبول سنة 1206هـ.
- * الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب في النحو، نور الدين عبد الرحمن الجامي، ت: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1403هـ - 1983م.
- * في أصول اللغة، محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية مصر، 1969م.
- * في تصريف الأسماء عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، د.ت.
- * الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت، ط4، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، د.ت.
- * كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، ط3، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة 1408هـ - 1988م.
- * كتاب شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملوي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1384هـ - 1965م.
- * كتاب الكافية في النحو، أبو عمرو بن عمر المعروف بابن الحاجب، شرح الشيخ رضى الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- * الكشف عن حقائق التترييل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
- * اللباب في قواعد اللغة والأدب، ت: خير الدين شمس باشا، دار الفكر، د.ت.
- * لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت د.ت.

- * المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط3، دار الشروق العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- * مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، المكتبة الأموية، بيروت، دمشق، 1398هـ - 8791م.
- * المدخل إلى دراسة النحو العربي، عبد المجيد عابدين، مطبعة الشيكشي، مصر 1951م.
- * معاني القرآن، الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1374هـ - 1955م.
- * المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1407هـ - 1987م.
- * معجم النحو، عبدالغني الدقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1407هـ - 1986م.
- * المعجم الوسيط إبراهيم أنيس وآخرون، ط2، القاهرة ، 1392هـ - 1972م.
- * المفصل في علم العربية، الزمخشري، مطبعة التقدم، مصر، 1963م.
- * المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت ، لبنان ، د.ت.
- * ملامح الألواح، القسم الثاني، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، سنة 1975م.
- * النحو الوافي، عباس حسن، ط8، دار المعارف، د.ت